المملكة المغربية

مجلس المستشارين

مجموعة

العمل التقدمي

الثلاثاء

26 دجنبر 2017

www.ouammou.net

تدخل باسم
مجموعة العمل التقدمي
بمناسبة انعقاد

جلسة عمومية مخصصة لتقديم

"الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة"

حول موضوع:

"السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية"

تدخل الأستاذ عبد اللطيف أعمو

بمناسبة انعقاد جلسة عمومية مخصصة لتقديم

الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة

حول موضوع:

"السياسات العمومية المرتبطة بمعالجة التفاوتات المجالية"

في المغرب، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير على الصعيد الوطني، لا تزال أوجه التفاوت الجهوي في النمو الاقتصادي قائمة.

وتظهر العديد من المؤشرات تفاوتا كبيرا في تنمية الجهات المختلفة، مما يؤثر على البيئة المعيشية للسكان ومستوى الرفاه بين المواطنين ويشجع على الهجرة المجالية، ويخلق تنمية مجالية وبشرية بسرعتين: سرعة ازدياد غنى الأغنياء وسرعة استفحال فقر الفقراء.

إن أكبر مؤشر لهذا التفاوت في غياب الحدود الدنيا للعدالة الاجتماعية هو ما نشاهده في كل لحظة في مجالنا العام بالمدن والقرى وبدون استثناء.

وأمام غياب رؤية واضحة ومخططات محكمة لتوفير شروط التنمية الشمولية لكل المجالات الجهوية والاقليمية بالبلاد، وما تتوفر عليه من ثروات هائلة ومتنوعة تحتاج إلى تخطيط سياسة

عمومية ناجعة، بمنظور عقلاني يراعي إشراك الساكنة والاستماع إلى آرائهم عبر ممثليهم المنتخبين، مع توفير شروط التنمية الحقيقية عبر برنامج يحدد الأولويات الأساسية والبنيات الهيكلية القوية والتجهيزات الملائمة... فإن هذا المسار ما زال يخضع إلى تحكم جهات مستحوذة تتحكم فيه حسب مصالحها على يد عملاء وموظفي الإدارة العمومية دون الخضوع إلى أية مسائلة أو محاسبة.

وهو ما أدى إلى توسيع الفجوة في المجالات الجهوية والاقليمية واستفحال ظاهرة الفقر والهشاشة والإحساس بالإحباط واليأس جراء الإقصاء والتهميش.

ولسنا في حاجة إلى سرد خلاصات عدد من الدراسات الوطنية منها والدولية التي شخصت الوضع في جميع مستوياته من خلال التقييمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وأظهرت خطورة استمرار الوضع المراكم للغنى والمنتج للفقر والهشاشة اجتماعيا ومجاليا دون معالجة جادة ومسؤولة.

فالتنمية الجهوية الغير المتكافئة هي نتيجة لهذا المسار الذي عاشته كل الحكومات السابقة دون أن تستطيع تصحيحه وتقويمه.

مما أدى إلى تمييز بين المناطق ذات الحظوة أساسا، بقوة جذب متزايدة للشركات ولرؤوس الأموال ولليد العاملة المؤهلة.

مما أدى إلى توسيع الفجوة مع المكونات الجهوية الأخرى التي يهملها أو يتجاهلها رأس المال.

فمن جهة نتج عن هذا المسار الذي لا يعتمد إلا على الرأسمال، تفاوت صارخ في الولوج إلى الحقوق الأساسية، التي يضمنها الدستور (من الفصل 19 إلى 35). مما ترتب عنه أن المغاربة ليسوا كلهم سواسية حسب الجهات التي ينتمون إليها.

فهناك مثلا ثلاث جهات في صدارة المناطق الأكثر تقدما من حيث الولوج إلى الحقوق الأساسية (التعليم – الصحة – السكن ـ العدالة ـ ...) وهي جهات الرباط والدار البيضاء الكبرى وفاس، مع بروز جهات أخرى كمراكش وطنجة ـ تطوان التي عرفت تقدما كبيرا على مدى السنوات العشر الماضية بشأن مؤشرات الصحة والتعليم والسكن والولوج إلى البنيات الأساسية، فيما باقي الجهات ما زالت تعاني بقوة للولوج إلى الحقوق الأساسية.

من جهة ثانية، يعرف الناتج الداخلي الخام نموا متباينا، بحيث تركزت الثروة الوطنية في بعض الجهات دون أخرى، فجهتا الدار البيضاء والرباط ظلتا تستحوذان لوحدهما على 48٪ من الناتج الداخلي الخام ب 32.2٪ و 15.8٪على التوالي.

وإذا أضفنا إليها جهتي مراكش وفاس وطنجة، فإن خمس جهات في المملكة ضمن الجهات الإثنى عشر تستحوذ على أزيد من ثلثي إجمالي الناتج الداخلي الخام (75.5٪) .

وهذا أكبر مؤشر على غياب العدالة المجالية. مما يؤكد حدة التركيز القوي للثروة في أكثر الجهات ازدهارا ونموا.

ومن جهة ثالثة، فإن البطالة التي تعتبر عامل فرملة للتنمية ما زالت تزداد وتتفاقم. ومن المرجح أن ترتفع. فلا يزال سوق الشغل غير مدمج وغير مستقر. وهو عقبة رئيسية أمام بروز المغرب كقوة اقتصادية صاعدة. وهاته الفرملة لها علاقة مباشرة بالتفاوتات المجالية بكل تمظهراتها.

ومن جهة رابعة، فإن التفاوتات الاجتماعية والمجالية لا تزال مرتفعة رغم الجهود التي تبذلها السلطات العمومية ويبذلها القطاع الخاص وقطاع الاقتصاد الاجتماعي للاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية. إلا أنه يجب التشديد على أن الإنفاق العام على صندوق المقاصة وعلى التغطية الطبية والتحويلات المؤسساتية ذات الطابع الاجتماعي لا توجه بالأساس لفائدة الفئات الأكثر حاجة للدعم.

مما يتعين معه التفكير في محددات الفقر والحد منه وفقا لمصادر الدخل. والدعوة إلى تعميق التفكير في أسباب اتساع أوجه عدم

المساواة في مستوى المعيشة بين الجهات، والتفكير في تعبئة كل الموارد لتمكين كل المغاربة من الانخراط في رفع الاقتصاد الوطني وتفجير طاقاتهم في التنمية..

وعلى هذا النحو، يتعين على السلطات العمومية العمل على تمكين الأسر أولا من الفرص الاجتماعية والاقتصادية لحماية نفسها من الحرمان الاجتماعي، من خلال التوزيع العادل للثروات وآليات إعادة التوزيع الاجتماعي.

فالحد من نفقات الأسر، ودعم قدراتها الشرائية ومضاعفة الرأسمال التعليمي، وخلق فرص الشغل، وتحسين الادماج الاقتصادي لليد العاملة المؤهلة والماهرة كفيل بتوفير فرص فعالة للأسر وتدعم فرص خروجها من دوامة الفقر.

ومن جهة خامسة، فإن الجهوية بمفهومها الحديث، تعني مجموعة متناسقة تهدف إلى **تكامل اقتصادي إداري تنموي**، من أجل النهوض بمؤهلاتها وتسخير إمكانياتها البشرية والطبيعية المادية في إطار متكامل.

ولا يكفي تأكيد هذا الترابط بمقتضى القوانين التنظيمية للجهات، دون وضع شروط الاضطلاع بالوظيفة التنموية، باعتبارها اختصاصا أصيلا للجهة.

وهذا ما تنبهت إليه اللجنة الاستشارية للجهوية لما قدرت الميزانية اللازمة لإصلاح سلم الاختلالات بين الجهات في المغرب على أساس سيناريوهين إثنين، في مبلغ 128 و 215 مليار درهم.

باعتبار أن ما يعرفه المغرب اليوم من رغبة أكيدة في تحقيق التنمية الشاملة، وما يتطلبه ذلك من أوراش كبرى تهدف إلى الحد من **الاختلالات المجالية** بين مختلف الجهات، وتحقيق تنمية مندمجة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية، ما زال ورشا لم ينطلق بعد بكامل محركاته.

ومن جهة سادسة، فإن النمو الاقتصادي الجهوي مرتبط أساسا بعوامل محفزة ذاتية، تساير نمط النمو الاقتصادي للجهة، المبني أساسا على التخصص القطاعي للجهات. وهو ما يتطلب التحكم في التأثير الهيكلي القطاعي في علاقته المباشرة و الغير المباشرة بالطلب الأجنبي، حتى لا يتأثر النمو الاقتصادي الجهوي صعودا أو هبوطا.

ويتعين تمكين الجهات من أن تعتمد أكثر على مواردها الخاصة، وعلى قدرتها التنافسية للتخفيف من آثار الصدمات الخارجية، لأن تأثير العوامل الجهوية الذاتية أقوى من تأثير البنيات القطاعية إذا ما تحقق هذا التحكم المطلوب.

وهذا من شأنه أن يمنح فرصة لوضع مخططات التنمية الجهوية الملائمة والمدروسة بدقة للحفاظ على التماسك والتكامل الداخلي بين مكونات كل جهة، ومن شأنه تحسين القدرة التنافسية والرفع

من جاذبية الجهات، بهدف التقليل من الفوارق، بدل الخضوع إلى رغبات المستثمرين، وبالخصوص الأجانب، في اختيار أماكن استثماراتهم.

فمن الطبيعي في هاته الحالة، أن يتمركزوا في أماكن معينة على حساب الجهات الأخرى.

خلاصة

إن التفاوتات المجالية القائمة تتمثل أساسا في مؤشرات التعليم والصحة والسكن والعدالة والشغل ... هي كلها ما زالت عميقة ، وتحتاج إلى جهد كبير ورؤية واضحة وخطة استراتيجية تشاركية جريئة، بجانب الإرادة السياسية الحقيقية التي تسمح بتعبئة كل الطاقات في بناء مشروع مجتمعي متماسك ومتوازن.

إن بقاء الوضع الراهن على حاله يرجح أن تتسع هذه التفاوتات، لأن أكثر المناطق حرمانا قبل عشر سنوات، هي التي ظلت في غالب الأحيان الأقل تقدما، مما يؤخر لحظة التحاقها بالركب.

فإذا كانت الجهات الأكثر تقدما تشهد تطورا سريعا، فالجهات المتأخرة تحاول جاهدة الاقتراب منها ببطء شديد، إلا أنها لن تصل إذا لم تتم معالجة ضعف الحكامة، وضعف تأهيل الرأسمال البشري، وضرورة متابعة تراكم الرأسمال المادي واللآمادي، بجانب ضعف المقاربات النفعية ذات الأمد الفوري. فالنفس النفعي لا يحقق الإصلاحات المثلى المنشودة.